صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

القوائم المالية
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

وتقرير مراقبى الحسابات عليها

حازم عبد التواب أحمد
محاسبون قانونيون ومستشارون

BT وحيد عبد الغفار وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

BT وحيد عبد الغفار وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

حازم عبد التواب أحمد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير مراقبى الحسابات

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لصندوق **حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية** والمتمثلة فى قائمة المركز المالى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير فى صافي أصول الصندوق والتدفقات النقدية عن السنه المالية المنتهية فى ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الصندوق، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خاليه من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأى على هذه القوائم المالية فى ضوء مراجعتنا لها . وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.
وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات فى القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التى تم اختيارها على الحكم الشخصى للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية.
وإننا نرى أن أدلة المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، فى جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالى المرفق لصندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يمسك الصندوق حسابات مالية منتظمة تتضمن كل مانص القانون ونظام الصندوق على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ماهو وارد بتلك الحسابات .

القاهرة فى : ٢٢ فبراير ٢٠٢١

مراقبا الحسابات

حازم عبد التواب أحمد
سجل قيد مراقبى الحسابات لدى الهيئة العامة
للرقابة المالية رقم (١١٣)
حازم عبد التواب وشركاه

وحيد عبد الغفار
سجل قيد مراقبى الحسابات لدى الهيئة العامة
للرقابة المالية رقم (٦)
BT وحيد عبد الغفار وشركاه

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

قائمة المركز المالى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

		٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
الأصول			
الاصول المتداولة			
النقدية ومافى حكمها	(٤)	١٠٩ ٣٣٨ ٧٧٥	١٠٨ ٣٤٦ ٦٦٩
أذون خزانة	(٥)	١ ٢٩٢ ٥٠١ ١١٧	١ ١٨٥ ٨٩٣ ٨٢٨
قروض لشركات سمسرة	(٦)	٩٧٢ ٢١٨	١ ١٦١ ٢٥٠
وثائق استثمار	(٧)	٥٥ ٥٧٤ ٣٨٦	٣٥٢ ٨٣٧
استثمارات مالية متاحة للبيع	(٨)	٢ ٠١٦ ٧٣٥ ١٩٣	١ ٨٤٤ ٠٨٧ ٢٠٠
أرصدة مدينة أخرى	(٩)	٦ ٥٤١ ٣٥٧	٦ ١٧٣ ٥٤٠
إجمالى الاصول المتداولة		**٣ ٤٨١ ٦٦٣ ٠٤٦**	**٣ ١٤٦ ٠١٥ ٣٢٤**
الاصول غير المتداولة			
أصول ثابتة	(١٠)	٣١٩ ٨٢٣	١ ١٦٦ ٣٥٦
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	(١١)	٩ ٨٠٠ ٠٠٠	٩ ٨٠٠ ٠٠٠
أصول ضريبية مؤجلة	(١٤)	٢٤ ٤٠٣	--
إجمالى الأصول غير المتداولة		**١٠ ١٤٤ ٢٢٦**	**١٠ ٩٦٦ ٣٥٦**
إجمالى الأصول		**٣ ٤٩١ ٨٠٧ ٢٧٢**	**٣ ١٥٦ ٩٨١ ٦٨٠**
الإلتزامات غير المتداولة			
إلتزامات ضريبية مؤجلة	(١٤)	--	١ ٨٥٢
إجمالي الإلتزامات غير المتداولة		**--**	**١ ٨٥٢**
الإلتزامات المتداولة			
أرصدة دائنة آخرى	(١٢)	١٠ ٠٣٤ ٤٥٨	١١ ٨٤٨ ٠٢٨
التزامات ضريبة الدخل الجارية	(١٣)	٧ ٧٣٥ ٧٦٤	١٧ ٤٧٦ ١٤٧
دائنو توزيعات	(١٩)	٣٤٦ ٦١٩	٣٥٢ ٤٠٩
إجمالي الإلتزامات المتداولة		**١٨ ١١٦ ٨٤١**	**٢٩ ٦٧٦ ٥٨٤**
إجمالي الإلتزامات		**١٨ ١١٦ ٨٤١**	**٢٩ ٦٧٨ ٤٣٦**
صافي أصول الصندوق		**٣ ٤٧٣ ٦٩٠ ٤٣١**	**٣ ١٢٧ ٣٠٣ ٢٤٤**
ويتم تمويلها علي النحو التالي :			
فائض الموارد	(١٥)	١ ٦٠٣ ٠٦١ ٤٧٩	١ ٥٦٨ ٤٨٦ ٦٠٦
أرباح مرحلة		١ ٤٨٣ ٤٨٠ ٤٥٥	١ ١٩٧ ٧٥٠ ١٣٧
صافى التغير فى القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع	(٨)	٨٣ ٨١٦ ٣٤٠	٧٥ ٣٣٦ ١٨٣
أرباح العام		٣٠٣ ٣٣٢ ١٥٧	٢٨٥ ٧٣٠ ٣١٨
إجمالي الموارد المستخدمة في تمويل صافي أصول الصندوق		**٣ ٤٧٣ ٦٩٠ ٤٣١**	**٣ ١٢٧ ٣٠٣ ٢٤٤**

المدير المالي

رئيس مجلس الادارة

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لايتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.
- تقرير مراقبى الحسابات مرفق

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

	إيضاح	عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
إيرادات النشاط			
عوائد بنكية		٢ ٣١٠ ٥٧٩	٢٠ ٦٩٧ ٣٠٦
عوائد أذون خزانة	(٥)	١٧٣ ٨٦٥ ٤٨١	١٦١ ٧٥٩ ٨٥١
أرباح و فروق تقييم وثائق استثمار	(٧)	٣ ٦٦٧ ٩٠٠	٧٩ ٣٢٩
عوائد من استحقاق استثمارات مالية متاحة للبيع	(٨)	٢٥٣ ٤٢٨ ٨٣٥	٢٣٢ ٤٧٥ ٥٧٧
استهلاك خصم إصدار سندات (متاحة للبيع)	(٨)	٥ ٧٣٠ ٥٢٢	٦ ٢٠٩ ٩٤٢
عوائد سلف عاملين		٩٥ ٣٥٣	١١٦ ٩٨٣
ايرادات اخرى		٤ ٥٠٣	٢ ٧٠٠
رد الاصمحلال فى قيمة القروض	(٦)	٥٠ ٨٦٨	١٢٠ ٠٠٣
إجمالي إيرادات النشاط		٤٣٩ ١٥٤ ٠٤١	٤٢١ ٤٦١ ٦٩١
(يخصم) :			
مصروفات عمومية و إدارية	(١٦)	(٤٠ ٨٥٦ ١٧١)	(٣٣ ٠٩٧ ٨٣٩)
إهلاك أصول ثابتة	(١٠)	(٨٧٣ ٩٨٥)	(١ ٠٣٠ ٠٤٠)
مصروف دعم جمعيات		--	(١٥٠ ٠٠٠)
فروق تقييم عملة أجنبية		(٢ ٩٩٤ ٧٩٤)	(١٦ ٨٧٢ ٣٩٧)
استهلاك علاوة إصدار سندات (متاحة للبيع)	(٨)	(١ ١٢٩ ٩٤٤)	(٦٣٣ ٤٧٨)
صافى أرباح العام قبل الضرائب		٣٩٣ ٢٩٩ ١٤٧	٣٦٩ ٦٧٧ ٩٣٧
(يخصم) / يضاف:			
ضريبة الدخل الجارية	(١٣)	(٥٠ ٠٥٢ ٣١٩)	(٨١ ٦٤٢ ٦٠٤)
ضرائب أذون خزانة و سندات		(٣٩ ٩٤٠ ٩٢٦)	(٢ ١٣٨ ٦٦٢)
ضريبة الدخل المؤجلة	(١٤)	٢٦ ٢٥٥	(١٦٦ ٣٥٣)
صافى أرباح العام بعد الضرائب		٣٠٣ ٣٣٢ ١٥٧	٢٨٥ ٧٣٠ ٣١٨

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لايتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
قائمة الدخل الشامل عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

	ايضاح	عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
صافى أرباح العام		٣٠٣ ٣٣٢ ١٥٧	٢٨٥ ٧٣٠ ٣١٨
الدخل الشامل الآخر			
فروق تقييم استثمارات مالية متاحة للبيع	(٨)	٨٣ ٨١٦ ٣٤٠	٧٥ ٣٣٦ ١٨٣
مجموع الدخل الشامل الآخر		٨٣ ٨١٦ ٣٤٠	٧٥ ٣٣٦ ١٨٣
إجمالى الدخل الشامل		٣٨٧ ١٤٨ ٤٩٧	٣٦١ ٠٦٦ ٥٠١

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
قائمة التغير فى صافي أصول الصندوق عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

	إيضاح	فائض الموارد	أرباح مرحلة	صافى التغير فى القيمة العادلة للأستثمارات المالية المتاحة للبيع	صافى أرباح العام	الأجمالى
رصيد ١ يناير ٢٠١٩		١ ٥١٨ ٢٢٤ ٦٣٢	٩٣٤ ٧١٤ ٠٠٤	(٧٧ ٩٨٩ ٨٩٠)	٢٦٣ ٠٣٦ ١٣٣	٢ ٦٣٧ ٩٨٤ ٨٧٩
فائض الموارد		٥٠ ٢٦١ ٩٧٤	--	--	--	٥٠ ٢٦١ ٩٧٤
محول إلى أرباح مرحلة		--	٢٦٣ ٠٣٦ ١٣٣	--	(٢٦٣ ٠٣٦ ١٣٣)	--
رد فروق إعادة تقييم استثمارات مالية متاحة للبيع		--	--	٧٧ ٩٨٩ ٨٩٠	--	٧٧ ٩٨٩ ٨٩٠
فروق إعادة تقييم إستثمارات مالية متاحة للبيع		--	--	٧٥ ٣٣٦ ١٨٣	--	٧٥ ٣٣٦ ١٨٣
صافى أرباح العام		--	--	--	٢٨٥ ٧٣٠ ٣١٨	٢٨٥ ٧٣٠ ٣١٨
رصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩		١ ٥٦٨ ٤٨٦ ٦٠٦	١ ١٩٧ ٧٥٠ ١٣٧	٧٥ ٣٣٦ ١٨٣	٢٨٥ ٧٣٠ ٣١٨	٣ ١٢٧ ٣٠٣ ٢٤٤
رصيد ١ يناير ٢٠٢٠		١ ٥٦٨ ٤٨٦ ٦٠٦	١ ١٩٧ ٧٥٠ ١٣٧	٧٥ ٣٣٦ ١٨٣	٢٨٥ ٧٣٠ ٣١٨	٣ ١٢٧ ٣٠٣ ٢٤٤
فائض الموارد	(١٥)	٣٤ ٥٧٤ ٨٧٣	--	--	--	٣٤ ٥٧٤ ٨٧٣
محول إلى أرباح مرحلة		--	٢٨٥ ٧٣٠ ٣١٨	--	(٢٨٥ ٧٣٠ ٣١٨)	--
رد فروق إعادة تقييم استثمارات مالية متاحة للبيع		--	--	(٧٥ ٣٣٦ ١٨٣)	--	(٧٥ ٣٣٦ ١٨٣)
فروق إعادة تقييم إستثمارات مالية متاحة للبيع	(٨)	--	--	٨٣ ٨١٦ ٣٤٠	--	٨٣ ٨١٦ ٣٤٠
صافى أرباح العام		--	--	--	٣٠٣ ٣٣٢ ١٥٧	٣٠٣ ٣٣٢ ١٥٧
رصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠		١ ٦٠٣ ٠٦١ ٤٧٩	١ ٤٨٣ ٤٨٠ ٤٥٥	٨٣ ٨١٦ ٣٤٠	٣٠٣ ٣٣٢ ١٥٧	٣ ٤٧٣ ٦٩٠ ٤٣١

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لايتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
قائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

	إيضاح	عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافى أرباح العام قبل الضرائب		٣٩٣ ٢٩٩ ١٤٧	٣٦٩ ٦٧٧ ٩٣٧
تعديلات لتسوية صافى الارباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
اهلاك أصول ثابتة	(١٠)	٨٧٣ ٩٨٥	١ ٠٣٠ ٠٤٠
استهلاك علاوة إصدار سندات (استثمارات مالية متاحة للبيع)	(٨)	١ ١٢٩ ٩٤٤	٦٣٣ ٤٧٨
استهلاك خصم إصدار سندات (استثمارات مالية متاحة للبيع)	(٨)	(٥ ٧٣٠ ٥٢٢)	(٦ ٢٠٩ ٩٤٢)
عوائد بنكية		(٢ ٣١٠ ٥٧٩)	(٢٠ ٦٩٧ ٣٠٦)
عوائد أذون خزانة	(٥)	(١٧٣ ٨٦٥ ٤٨١)	(١٦١ ٧٥٩ ٨٥١)
عوائد استثمارات مالية متاحة للبيع	(٨)	(٢٥٣ ٤٢٨ ٨٣٥)	(٢٣٢ ٤٧٥ ٥٧٧)
فروق تقييم وثائق استثمار	(٧)	(٣ ٦٦٧ ٩٠٠)	(٧٩ ٣٢٩)
رد الاضمحلال في قيمة القروض	(٦)	(٥٠ ٨٦٨)	(١٢٠ ٠٠٣)
فروق تقييم عملة إجنبية		٢ ٩٩٤ ٧٩٤	١٦ ٨٧٢ ٣٩٧
		(٤٠ ٧٥٦ ٣١٥)	**(٣٣ ١٢٨ ١٥٦)**
التغير في :			
أرصدة مدينة أخرى	(٩)	(٣٦٨ ٤٠٤)	٥ ٦٢٧ ٣٩١
أرصدة دائنة أحرى	(١٢)	(١ ٨١٣ ٥٧٠)	١ ٠٢٩ ٩٢٠
دائنو توزيعات		(٥ ٧٩٠)	--
التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل		**(٤٢ ٩٤٤ ٠٧٩)**	**(٢٦ ٤٧٠ ٨٤٥)**
ضرائب دخل مدفوعة		(٩٩ ٧٣٣ ٦٢٨)	(٧٧ ٨٩٠ ٩٩٨)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل		**(١٤٢ ٦٧٧ ٧٠٧)**	**(١٠٤ ٣٦١ ٨٤٣)**
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة	(١٠)	(٢٧ ٤٥٢)	(٤٠ ٧٨٤)
مدفوعات لشراء استثمارات مالية متاحة للبيع	(٨)	(٤٨٤ ٢٧٣ ٥٦٢)	(٣٥٥ ٦٣٠ ٠٧٦)
متحصلات من عوائد استثمارات مالية متاحة للبيع	(٨)	٢٤٢ ٤١٩ ١٠٧	٢٢٥ ٦٦٢ ٧٥٩
متحصلات من استحقاق / بيع استثمارات مالية متاحة للبيع	(٨)	٣٣٥ ٧١٦ ٠٣٣	٢١٢ ٣٩٤ ٠٠٠
مدفوعات لشراء أذون خزانة	(٥)	(٢ ٥٦٥ ٧٤١ ٨٠٨)	(١ ٥٩٥ ٣٦٥ ٧٨٩)
متحصلات من استحقاق أذون خزانة	(٥)	٢ ٦٣٣ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٤٢٩ ٤٠٠ ٠٠٠
مدفوعات لشراء وثائق إستثمار	(٧)	(٥٢ ٥٤٣ ٠٠٨)	(٤ ٦٠٠ ٠٤٠)
متحصلات من بيع / استرداد وثائق استثمار	(٧)	٩٨٩ ٣٥٩	٤ ٥٤٩ ٥٤٦
متحصلات من عوائد بنكية		٢ ٣١١ ١٦٥	٢١ ٩٤٥ ١٦٥
متحصلات من شهادات إستثمار		--	١٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠
رد الاضمحلال في قيمة القروض		٥٠ ٨٦٨	١٢٠ ٠٠٣
متحصلات من قروض شركات	(٦)	١٨٩ ٠٣٢	--
صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار		**١١٢ ٠٨٩ ٧٣٤**	**٨٨ ٤٣٤ ٧٨٤**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
فائض موارد	(١٥)	٣٤ ٥٧٤ ٨٧٣	٥٠ ٢٦١ ٩٧٤
صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل		**٣٤ ٥٧٤ ٨٧٣**	**٥٠ ٢٦١ ٩٧٤**
التغير في النقدية وما في حكمها – خلال العام		٣ ٩٨٦ ٩٠٠	٣٤ ٣٣٤ ٩١٥
النقدية وما في حكمها – اول العام		١٠٨ ٣٤٦ ٦٦٩	٩٠ ٨٨٤ ١٥١
فروق تقييم عملة اجنبية		(٢ ٩٩٤ ٧٩٤)	(١٦ ٨٧٢ ٣٩٧)
النقدية وما في حكمها – أخر العام	(٤)	**١٠٩ ٣٣٨ ٧٧٥**	**١٠٨ ٣٤٦ ٦٦٩**

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لايتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

١- نشأة الصندوق

أنشئ صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية بموجب قرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٦٤ لسنة ٢٠٠٤ بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠٠٤ وقد تم ألغاء هذا القرار بموجب قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٠١٤ الذي حل محله . وقد تم إلغاء هذا القرار بموجب قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ الذي حل محله ، يكون للصندوق شخصية اعتبارية مستقلة ، ولا يهدف إلى تحقيق ربح .

- شكل مجلس إدارة للصندوق في مايو ٢٠١٨ بموجب قرار السيدة / وزيرة الاستثمار رقم ١٠٢ لسنة ٢٠١٨ من تسعة أعضاء (تم اختيارهم وفقاً لنص المادة الرابعة من قرار السيد رئيس مجلس الوزراء المنوه عنه أعلاه) ولمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.
- يشترك في عضوية الصندوق كل شركة من الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية سواء في المقاصة والتسوية والسمسرة وتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار وأمناء الحفظ.
- يغطي الصندوق الخسارة الفعلية لعملاء الأعضاء ضد المخاطر غير التجارية الناشئة عن نشاط العضو في الأوراق المالية المقيدة في البورصة ، وتكون وحدة التغطية بحد أقصي خمسمائة ألف جنيه للعميل، و لا يلتزم الصندوق بالتعويض عن أية خسائر مالية تنتج عن تعديل في قيمة الأوراق المالية الخاصة بالعميل والناتجة عن ضياع فرص استثمار أمواله بمعرفة العضو.
- تكون مساهمة العضو بنسبة ٠,٠٠١% من مجمل نشاطه خلال السنة السابقة علي تاريخ بدء العضوية وبحد أدني ١٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري وتؤدى مرة واحده عند بدء العضوية.
- يؤدى العضو مساهمة دورية وفقاً لحجم نشاطه وطبقاً للجدول المرفق في قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٦٤ لسنة ٢٠٠٤ و المعدل بقرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٠١٤ .
- يلتزم الأعضاء بأداء مقابل تأخير يومي – سواء بالنسبة لمساهمة العضوية أوالدورية - بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره وفقاً لقواعد محددة.
- **تتكون موارد الصندوق مما يلي :**
  - مساهمات العضوية والمساهمات الدورية وما يستحق عنها من مقابل تأخير .
  - القروض والمنح التي يوافق عليها مجلس إدارة الصندوق علي أن يتم إخطار الهيئة العامة للرقابة المالية بها.
  - عوائد استثمار أموال الصندوق.

- يضع مجلس إدارة الصندوق خطة لاستثمار موارده علي أن يراعي في إعدادها تنويع الاستثمار وأن تتوافر في كل وقت السيولة المناسبة لمواجهة طلبات العملاء وعدم استثمارها في أصول غير نقدية إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية وكذلك تجنب الاستثمار غير الاقتصادي وغير المخطط.
- تم تعديل تاريخ نهاية السنة المالية للقوائم المالية للصندوق ليصبح ٣١ ديسمبر من كل عام و ذلك بدلا من ٣٠ يونيو .

وفقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ تم تعديل بعض المواد وفيما يلى أهمها :

- تم اضافة عضوية كل شركة من الشركات المقيد لها اوراق أو أدوات مالية بالبورصات المصرية الى الصندوق، وتم العمل بالقرار من أول أكتوبر ٢٠١٩ .

- تم إضافة تغطية الصندوق المخاطر غير التجارية لمساهمى الأعضاء من الشركات المقيد لها اوراق او ادوات مالية بالبورصات المصرية متتضمنة حق الأكتتاب إذا تم شطبه قبل موعده .

- تكون مساهمة العضوية للشركات المقيد لها أوراق او ادوات مالية فى البورصات المصرية من تاريخ العمل بهذا القرار بنسبة واحد على عشرة الآف (٠,٠٠٠١) من القيمة الأسمية لرأس المال المصدر للشركة وفقاً لأخر قوائم مالية سنوية أو دورية صادر عنها تقرير مراقبى حسابات الشركة ، بحد أدنى عشرة ألآف جنيه وبحد أقصى مائة ألف جنيه ، وتخفض المساهمة بنسبة (٥٠%) بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل) وفقاً للتعريف الوارد لها بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية الصادرة عن الهيئة .

- يمسك الصندوق حسابات مستقلة لكل فئة من فئات اعضاء الصندوق ، لتسجيل كل عضو فى موارد الصندوق ، وتستخدم هذه الحسابات فى قيام إدارة الصندوق بمتابعة التزام أعضائه فى سداد مساهماتهم فى موارده.

ويلتزم عضو الصندوق من الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية والأدوات المالية بتوريد الأشتراكات الدورية التى يؤديها عميلها بموارد الصندوق ، كما يلتزم عضو الصندوق من الشركات المقيد لها اوراق أو أدوات مالية و الشركات التى تباشر نشاط الإيداع و القيد المركزى للأوراق المالية . بسدادها مساهماتها المالية التى تتحملها فى موارد الصندوق ، ويكون توريد هذه الاشتراكات والمساهمات إلى الصندوق مباشرة .

- تم تعديل بعض نسب الأشتراك لأعضاء الصندوق وطبقاً للجدول رقم (١) المرفق بهذا القرار .

- ويلتزم الصندوق بمراعاه الضوابط الوارده بهذا القرار فيما يخص نسب ومجالات استثمار امواله .

٢- إطار العرض

تم إعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وأحكام ونصوص القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وكذا الإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية . وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع الي المعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للأحداث والمعاملات التي لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصري ومتطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها .

٣- أسس إعداد القوائم المالية

٣-١ الإلتزام بالمعايير والقوانين

يتم اعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية والتعليمات واللوائح والقواعد المنظمة لعمل الصندوق.

٣-٢ عملة التعامل والعرض

العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية هي الجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة.

٣-٣ استخدام التقديرات

- يتطلب إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة.
- هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.
- يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في السنة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه السنة فقط، أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

٤- النقدية وما فى حكمها

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
عمله محلية		
بنوك حسابات جارية	٥ ٩٢٧ ٨٣٦	٢ ٥٣٣ ٤٧٧
ودائع لأجل - أقل من ثلاثة أشهر	٢٧ ١٠٦ ٠٠٠	٤٤ ٠٠٠ ٠٠٠
	٣٣ ٠٣٣ ٨٣٦	٤٦ ٥٣٣ ٤٧٧
عمله أجنبية		
بنوك حسابات جارية	١ ٣٨٥ ١٨٩	١ ٢١١ ٠٩٢
ودائع لأجل - أقل من ثلاثة أشهر	٧٤ ٩١٩ ٧٥٠	٦٠ ٦٠٢ ١٠٠
	٧٦ ٣٠٤ ٩٣٩	٦١ ٨١٣ ١٩٢
	١٠٩ ٣٣٨ ٧٧٥	١٠٨ ٣٤٦ ٦٦٩

٥- أذون خزانة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
أذون خزانة حق ٩١ يوم	٤٧ ٢٢٥ ٠٠٠	--
أذون خزانة حق ١٨٢ يوم	--	٨٨ ٨٠٠ ٠٠٠
أذون خزانة حق ٢٧٣ يوم	٣٥٦ ٤٧٥ ٠٠٠	٣٦٩ ٣٢٥ ٠٠٠
أذون خزانة حق٣٦٥ يوم	٩٥٤ ٤٠٠ ٠٠٠	٧٩٦ ٤٧٥ ٠٠٠
إجمالي	١ ٣٥٨ ١٠٠ ٠٠٠	١ ٢٥٤ ٦٠٠ ٠٠٠
يخصم :		
عوائد غير مستحقة*	(٦٥ ٥٩٨ ٨٨٣)	(٦٨ ٧٠٦ ١٧٢)
	١ ٢٩٢ ٥٠١ ١١٧	١ ١٨٥ ٨٩٣ ٨٢٨

* حركة عوائد أذون الخزانة خلال العام

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
رصيد أول السنة / العام	(٦٨ ٧٠٦ ١٧٢)	(٦٦ ٧٨١ ٨١٢)
عوائد غير مستحقة من شراء أذون خزانه خلال العام	(١٧٠ ٧٥٨ ١٩٢)	(١٦٣ ٦٨٤ ٢١١)
عوائد أذون خزانة مستحقة خلال العام	١٧٣ ٨٦٥ ٤٨١	١٦١ ٧٥٩ ٨٥١
رصيد أخر العام	**(٦٥ ٥٩٨ ٨٨٣)**	**(٦٨ ٧٠٦ ١٧٢)**

٦- قروض لشركات سمسرة

في إطار مواجهة الظروف التي أثرت سلباً علي التعامل في البورصة المصرية عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ اصدر رئيس مجلس الوزراء قرار رقم ٣٥٥ لسنة ٢٠١١ باضافة مادة للقرار رقم ١٧٦٤ لسنة ٢٠٠٤ تسمح للصندوق في الظروف الاستثنائية الطارئة التدخل لمواجهة المخاطر التي تواجه سوق الأوراق المالية وذلك بتقديم قروض بعائد لأعضائه تستخدم في دعم أنشطتهم في السوق بما لا يجاوز ٣٠% من الموارد المالية للصندوق وذلك وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة الصندوق وتعتمدها الهيئة العامة للرقابة المالية.

في ضوء ذلك قرر مجلس إدارة صندوق حماية المستثمر منح قروض بعائد الي شركات الوساطة في الأوراق المالية لدعم هذه الشركات للوفاء بالتزاماتها تجاه المتعاملين ، وعلي الأخص تغطية دائنيتها لدى عملائها وعدم بيع الأوراق المالية المحملة بهذه الدائنية والناتجة عن عمليات شراء الأوراق المالية بالهامش وعمليات الشراء بالمديونية الى تمت بالبورصة المصرية حتى تاريخ ٢٧ يناير ٢٠١١ استناداً الي الملاءة المالية للعملاء وقدرتهم علي الوفاء بقيمة مشترياتهم من الأوراق المالية ، ويحتسب عائد سنوي علي كامل قيمة القرض يعادل صافي العائد علي أذون الخزانة (ثلاثة شهور) في تاريخ منحه مطروحاً منه ٢% ، وذلك عن المدة المناظرة لقيمة القرض، وتتمثل ضمانات القروض فيما يلي :

- مساهمة عضوية شركات السمسرة لدى الصندوق وما ينشأ عنها من مستحقات .
- مساهمة شركات السمسرة لدى صندوق ضمان التسويات .
- الأسهم التي تمتلكها شركات السمسرة مقابل حصتها في أسهم رأس مال شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي .

تجدر الاشارة انه تم الغاء القرار رقم ١٧٦٤ لسنة ٢٠٠٤ وتعديلاته و على الاخص المادة المشار اليها التى كانت تسمح بمنح الصندوق قروض لاعضائه و حل محله القرار رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٠١٤ ثم القرار رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ .

بلغ رصيد القروض الممنوحة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٢١٨ ٩٧٢ جنيه مصري كالتالي :

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
قروض لشركات السمسرة	١ ٦٦٥ ٠٢٢	١ ٧٨٥ ٠٢٥
المسدد خلال العام	(٢٣٩ ٩٠٠)	(١٢٠ ٠٠٣)
	١ ٤٢٥ ١٢٢	١ ٦٦٥ ٠٢٢
يخصم :-		
اضمحلال في قيمة قروض	(٤٥٢ ٩٠٤)	(٥٠٣ ٧٧٢)
	٩٧٢ ٢١٨	١ ١٦١ ٢٥٠

يتم احتساب المخصص للقيم غير المغطاه بالضمانة فقط لكل قرض على حده.

٧- وثائق استثمار

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	شراء وثائق	بيع / استرداد وثائق	فروق تقييم خلال العام	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
وثائق استثمار البنك الاهلى المصرى	٣٥٢ ٨٣٧	٢٠ ٨٠٠ ٠٠٨	(٩٨٩ ٣٥٩)	٦٠٨ ٦٢٠	٢٠ ٧٧٢ ١٠٦
وثائق صندوق مصر المستقبل	--	٣١ ٧٤٣ ٠٠٠	--	٣ ٠٥٩ ٢٨٠	٣٤ ٨٠٢ ٢٨٠
	٣٥٢ ٨٣٧	٥٢ ٥٤٣ ٠٠٨	(٩٨٩ ٣٥٩)	٣ ٦٦٧ ٩٠٠	٥٥ ٥٧٤ ٣٨٦

٨- إستثمارات مالية متاحة للبيع

	تاريخ الاستحقاق	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
سندات دولارية (البنك الأهلي المصري)	٢٠٢٨	٧٠ ٦٩٧ ٨٢٧	٧٢ ٠٠٦ ٧٦٤
سندات دولارية (البنك الأهلي المصري)	٢٠٢٠	--	٥٢ ٩٧٩ ٩١١
سندات دولارية (البنك الأهلي المصري)	٢٠٢٥	٩٠ ١٤٢ ٢٧٩	١٥٤ ١٥٠ ٣٥٣
سندات دولارية (البنك الأهلي المصري)	٢٠٣٢	٦٩ ٥٣٧ ١٨٦	--
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٧	١١١ ٢٤٤ ٥٦٦	٣٦ ١٦٨ ٦٢٩
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٦	١٥ ٩٨٢ ٢٠٩	١٥ ٩٢٢ ٥٥٢
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٥	٤٢٠ ٨٣٣ ٤٧٠	٢٥٧ ٨٢٢ ٧١٩
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٤	١٢٣ ٤٣٧ ٨٢٣	١٢٣ ٣٦٩ ٤٩٥
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٣	٣٢٢ ٠٨٠ ٤٧٩	٢٧٦ ٣٠٣ ١٧٥
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٢	٤٠١ ٧١٤ ٧٨٥	٣٦٠ ٦٧٩ ٨١٦
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢١	٢٢٥ ٥٨٣ ٤٨٥	٢٢٤ ٧٣٠ ٦٨٩
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٠	--	١٢٣ ٩٦٢ ٨٩٩
إجمالي رصيد السندات		١ ٨٥١ ٢٥٥ ١٠٩	١ ٦٩٨ ٠٩٧ ٠٠٢
يضاف :			
فوائد مستحقة		٨١ ٦٦٣ ٧٤٤	٧٠ ٦٥٤ ٠١٥
يضاف:			
فروق تقييم إستثمارات مالية متاحة للبيع		٨٣ ٨١٦ ٣٤٠	٧٥ ٣٣٦ ١٨٣
الرصيد		٢ ٠١٦ ٧٣٥ ١٩٣	١ ٨٤٤ ٠٨٧ ٢٠٠

** تتمثل الحركة على الاستثمارات المالية المتاحة للبيع خلال العام فيما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
الرصيد في أول العام	١ ٨٤٤ ٠٨٧ ٢٠٠	١ ٥٣٥ ١٣٥ ٧٦٩
استحقاق / بيع استثمارات مالية متاحة للبيع	(٣٣٥ ٧١٦ ٠٣٣)	(٢١٢ ٣٩٤ ٠٠٠)
شراء استثمارات مالية متاحة للبيع	٤٨٤ ٢٧٣ ٥٦٢	٣٥٥ ٦٣٠ ٠٧٦
عوائد استثمارات مالية متاحة للبيع	٢٥٣ ٤٢٨ ٨٣٥	٢٣٢ ٤٧٥ ٥٧٧
متحصلات من عوائد استثمارات مالية متاحة للبيع	(٢٤٢ ٤١٩ ١٠٧)	(٢٢٥ ٦٦٢ ٧٥٩)
استهلاك علاوة إصدار سندات خلال العام	(١ ١٢٩ ٩٤٤)	(٦٣٣ ٤٧٨)
استهلاك خصم إصدار سندات خلال العام	٥ ٧٣٠ ٥٢٢	٦ ٢٠٩ ٩٤٢
صافى التغير فى القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع	٨ ٤٨٠ ١٥٨	١٥٣ ٣٢٦ ٠٧٣
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٢ ٠١٦ ٧٣٥ ١٩٣	١ ٨٤٤ ٠٨٧ ٢٠٠

٩- أرصدة مدينة اخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
تأمينات لدى الغير (تأمين المقر)	٧١ ٧٠٠	٧١ ٧٠٠
إيجار مقدم	٣٦٨ ٦٢٨	٣٤٦ ١٣٠
موارد مسنحقة	٤ ٩٠٨ ٠٦٥	٤ ١٩٤ ٠٥٠
قروض وسلف للعاملين*	١ ١٣٣ ٢٠٠	١ ٥٤٦ ٥٩٥
فوائد مستحقة	١٤ ٤٧٨	١٥ ٠٦٥
أخري	٤٥ ٢٨٦	--
	٦ ٥٤١ ٣٥٧	٦ ١٧٣ ٥٤٠

*وفقا لقرار مجلس أدارة الصندوق في ١٨ مايو ٢٠٠٨ حيث حدد شروط المنح وكيفية السداد والضمانات (بوالص تأمين على الحياة).

١٠- أصول ثابتة

	أجهزة حاسب آلي وبرامج	أثاث ومعدات ومكاتب	تجهيزات	وسائل نقل و انتقال	الإجمالي
التكلفة					
١ يناير ٢٠١٩	٥ ٨٢٦ ٠٠٢	١ ٢٦٩ ٧٧٨	٢٩٩ ٢٧١	٢٩٠ ٠٠٠	٧ ٦٨٥ ٠٥١
الإضافات خلال العام	٥ ٦٠٠	٣٥١٨٤	--	--	٤٠ ٧٨٤
الإستبعادات خلال العام	--	(٥ ٠٣٥)	--	--	(٥ ٠٣٥)
٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٥ ٨٣١ ٦٠٢	١ ٢٩٩ ٩٢٧	٢٩٩ ٢٧١	٢٩٠ ٠٠٠	٧ ٧٢٠ ٨٠٠
مجمع الاهلاك					
١ يناير ٢٠١٩	٣ ٧٩٨ ٨٥٩	١ ٢١٨ ٦٤٣	٢٩٩ ٢٧٠	٢١٢ ٦٦٧	٥ ٥٢٩ ٤٣٩
إهلاك العام	٩٥٢ ٩١٢	١٩ ١٢٨	--	٥٨ ٠٠٠	١ ٠٣٠ ٠٤٠
إستبعاد مجمع الإهلاك	--	(٥ ٠٣٥)	--	--	(٥ ٠٣٥)
٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٤ ٧٥١ ٧٧١	١ ٢٣٢ ٧٣٦	٢٩٩ ٢٧٠	٢٧٠ ٦٦٧	٦ ٥٥٤ ٤٤٤
صافي القيمة الدفترية فى					
٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١ ٠٧٩ ٨٣١	٦٧ ١٩١	١	١٩ ٣٣٣	١ ١٦٦ ٣٥٦
٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٢ ٠٢٧ ١٤٣	٥١ ١٣٥	١	٧٧ ٣٣٣	٢ ١٥٥ ٦١٢

	أجهزة حاسب آلي وبرامج	أثاث ومعدات ومكاتب	تجهيزات	وسائل نقل و انتقال	الإجمالي
التكلفة					
١ يناير ٢٠٢٠	٥ ٨٣١ ٦٠٢	١ ٢٩٩ ٩٢٧	٢٩٩ ٢٧١	٢٩٠ ٠٠٠	٧ ٧٢٠ ٨٠٠
الإضافات خلال العام	١٤ ٧٦٣	١٢ ٦٨٩	--	--	٢٧ ٤٥٢
الإستبعادات خلال العام	(١٤ ٤٠٧)	(١٦ ٩١٦)	--	--	(٢٨ ٣٢٣)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٥ ٨٣٤ ٩٥٨	١ ٢٩٥ ٧٠٠	٢٩٩ ٢٧١	٢٩٠ ٠٠٠	٧ ٧١٩ ٩٢٩
مجمع الاهلاك					
١ يناير ٢٠٢٠	٤ ٧٥١ ٧٧١	١ ٢٣٢ ٧٣٦	٢٩٩ ٢٧٠	٢٧٠ ٦٦٧	٦ ٥٥٤ ٤٤٤
إهلاك العام	٨٣٥ ٤١١	١٩ ٢٤٢	--	١٩ ٣٣٢	٨٧٣ ٩٨٥
إستبعاد مجمع الإهلاك	(١١ ٤٠٧)	(١٦ ٩١٦)	--	--	(٢٨ ٣٢٣)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٥ ٥٧٥ ٧٧٥	١ ٢٣٥ ٠٦٢	٢٩٩ ٢٧٠	٢٨٩ ٩٩٩	٧ ٤٠٠ ١٠٦
صافي القيمة الدفترية فى					
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٢٥٩ ١٨٣	٦٠ ٦٣٨	١	١	٣١٩ ٨٢٣
٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١ ٠٧٩ ٨٣١	٦٧ ١٩١	١	١٩ ٣٣٣	١ ١٦٦ ٣٥٦

١١- إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

	عدد الوثائق	نسبة المساهمة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
أصول غير متداولة				
شركة صندوق إستثمار مصر المستقبل(*)	٧٧٨ ٠٦٥	٢٠,٥٨%	٩ ٨٠٠ ٠٠٠	٩ ٨٠٠ ٠٠٠
			٩ ٨٠٠ ٠٠٠	٩ ٨٠٠ ٠٠٠

* طبقا لقرار مجلس ادارة الصندوق في ١٨ ديسمبر ٢٠١٦ قرر الصندوق الاحتفاظ بوثائق صندوق إستثمار مصر المستقبل حتى تاريخ الاستحقاق وذلك ضمن الاجراءات التي تم اتخاذها بشان توفيق اوضاع شركة صندوق استثمار مصر المستقبل.

١٢- أرصدة دائنة آخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
مصروفات مستحقة	٤٤١ ٦٦٧	٨٢١ ٣٧٧
أتعاب مراقبي الحسابات	١٦٠ ٠٠٠	١٦٠ ٠٠٠
مكافأت مستحقة	٥ ٠٥٠ ٠٠٠	٥ ١٨٣ ٦٦٤
مكافأة أعضاء مجلس الأدارة	--	١ ٣٥٠ ٠٠٠
مصلحة الضرائب	١ ٠٨٨ ٠٨٧	١ ٠٨٦ ٩٤٥
عملاء دائنون	١ ٩٣٢ ٨٨٤	١ ٩٣٢ ٨٨٤
تغطية عملاء	١٤٨ ٢١١	١٤٨ ٢١١
المساهمة التكافلية *	١ ٠٩٤ ٩٣٣	١ ٠٥١ ٧٧٠
أرصدة دائنة أخرى **	١١٨ ٦٧٦	١١٣ ١٧٧
	١٠ ٠٣٤ ٤٥٨	١١ ٨٤٨ ٠٢٨

* تم إحتساب قيمة المساهمة التكافلية تطبيقاً للبند التاسع للمادة (٤٠) من قانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ (قانون نظام التامين الصحى الشامل - المساهمة التكافلية)
**تتمثل في مبالغ مستقطعة من العاملين لجهات مختلفة (صندوق العاملين – تأمينات ...)

١٣- التزامات ضريبة الدخل الجارية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
ضريبة الدخل الجارية	٥٠ ٠٥٢ ٣١٩	٨١ ٦٤٢ ٦٠٤
يخصم:-		
ضرائب سندات مدفوعة	(٣٧ ٩٣٦ ٦٦١)	(٤٠ ٤٢١ ٢٨٢)
ضرائب أذون خزانة مدفوعة	(٤ ٣٧٩ ٨٩٤)	(٢٣ ٧٤٥ ١٧٥)
	٧ ٧٣٥ ٧٦٤	١٧ ٤٧٦ ١٤٧

١٤- الضريبة المؤجلة التى ينشأ عنها أصل/(إلتزام)

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠		٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
	أصول	(إلتزامات)	أصول	(إلتزامات)
مخصصات	١١ ٤٤٥	--	١١٣ ٣٤٩	--
الاصول الثابتة – إهلاك	١٢ ٩٥٨	--	--	(١١٥ ٢٠١)
صافى الضريبة التى تنشأ عنها أصل/(إلتزام)	٢٤ ٤٠٣	--	--	(١ ٨٥٢)

١٥- فائض الموارد

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
رصيد أول العام	١ ٥٦٨ ٤٨٦ ٦٠٦	١ ٥١٨ ٢٢٤ ٦٣٢
الموارد:		
مساهمات دورية (١٥/ أ)	٣٦ ٢٢١ ٨٢١	٧٣ ١٣١ ٤١٥
مساهمات عضوية (١٥/ ب)	٢ ٣٦٤ ٨١٦	٦٧١ ١٥٤
إجمالي الموارد	٣٨ ٥٨٦ ٦٣٧	٧٣ ٨٠٢ ٥٦٩
(يخصم) :		
فروق تقييم عملة	(٣ ٤٢٥ ٥٦٥)	(٢١ ٣٢٠ ٤٧٣)
مقابل تغطية مخاطر(*)	(٥٨٦ ١٩٩)	(٢ ٢٢٠ ١٢٢)
فائض الموارد عن استخدامات العام	٣٤ ٥٧٤ ٨٧٣	٥٠ ٢٦١ ٩٧٤
رصيد أخر العام	١ ٦٠٣ ٠٦١ ٤٧٩	١ ٥٦٨ ٤٨٦ ٦٠٦

* تتمثل في التعويضات المدفوعة للعملاء المتضررين من الشركات.

١٥/ أ مساهمات دورية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
شركات السمسرة	٣٣ ٥٠٣ ١٩٦	٧٠ ١٢٢ ٤٨٩
أمناء الحفظ	١ ٥٧٠ ٩٧٨	١ ٤٤٤ ٩٢٧
صناديق الأستثمار وإدارة محافظ	٨٩ ٢٩٠	--
شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي	١ ٠٥٨ ٣٥٧	١ ٥٦٣ ٩٩٩
	٣٦ ٢٢١ ٨٢١	٧٣ ١٣١ ٤١٥

١٥/ ب مساهمات عضوية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
عضوية شركات السمسرة	١٠٠ ٠٠٠	--
عضوية أمين الحفظ	١٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠
عضوية صناديق الأستثمار وإدارة محافظ	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠
عضوية شركات مقيد لها أوراق مالية بالبورصة (*)	٢ ٠٦٤ ٨١٦	٣٧١ ١٥٤
	٢ ٣٦٤ ٨١٦	٦٧١ ١٥٤

* يتمثل هذا المبلغ فى مساهمه العضوية للشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية فى البورصات المصرية وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ .

١٦-مصروفات عمومية وإدارية

	عن السنة المالية المنتهية فى	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
أجور ومرتبات ومكافآت	١٩ ٥٤٨ ٦٨٣	١٧ ٧٠٠ ٤٨٣
مكافآت مجلس الإدارة	١ ٣٥٠ ٠٠٠	١ ٣٥٠ ٠٠٠
أدوات مكتبية	٤٩ ٥٦٣	٥٧ ٦٧٧
مصروفات بنكية وتدبير عملة	٢٣ ٩٣٢	٥٣ ٢٣١
إيجارات	٧٤٨ ٦٧٦	٧٠٨ ٣٤٦
استشارات قانونية وضريبية	١٤٢ ٠٠٠	١٦٨ ٠٠٠
أتعاب مهنية	١٦٠ ٠٠٠	١٦٠ ٠٠٠
مصروفات ضيافة	١٠٥ ٤٣٧	١٥١ ٠٠٦
بدل حضور لجان	١٠٨ ٠٠٠	٧٣ ٥٠٠
بدلات حضور وانتقال أعضاء مجلس الإدارة	٢٦٤ ٠٠٠	١١١ ٧٠٠
اشتراك صندوق العاملين	٥٠٥ ٩٨٥	٧٧٣ ٤٠١
رسوم و اشتراكات	١ ٢٢٢ ٠٠٣	٩٦٧ ٨١٦
مصروفات علاج	١ ٢٣٧ ١١٤	٨٤٤ ٥٥٣
مصروفات كهرباء	١٥٤ ٨٨٦	١٤٠ ٨٧١
مصروفات تليفون	١٢ ٤٩٥	١٢ ٣٧٧
مصروفات سويفت	٣٤٨ ٥٥٥	١٧١ ٨٥٥
مصروفات عمولات بنكية	٢١١ ٦٨٣	١٨٩ ٢٤٩
علاقات عامة و إعلان(*)	٥ ٠٨٨ ٧٤٥	١٠١ ٩١٢
مصروفات صيانة	٢٠٨ ١٩٤	١٤٩ ٨٩٨
مصروفات حاسب ألي	٨٢ ٤٠٢	٤٩ ٩٩٥
مصروفات تأمين	٧٢ ٧٨٤	٢٥ ٢٧٦
دعم نظم التشغيل والحاسب الالى لشركات السمسرة	---	٥٠٣ ٣٥٥
تشغيل سيارات	٣١ ٧٣٨	٣٧ ٦٣١
المساهمة التكافلية	١ ٠٩٤ ٩٣٣	١ ٠٥١ ٧٧٠
دعم مراكز الطوارئ وتكلفة المراقبين الداخليين (**)	٧ ٧١٥ ٠٠٠	٦ ٨٠٥ ٠٠٠
مقابل خدمات الهيئة	٣٦٢ ٢١٨	٧٣١ ٣١٤
مصروفات أخرى	٧ ١٤٥	٧ ٦٢٣
	٤٠ ٨٥٦ ١٧١	٣٣ ٠٩٧ ٨٣٩

* طبقا لقرار مجلس الادارة بجلسته رقم (١٦٤) بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٢٠ بالموافقة على مشاركة الصندوق بمبلغ ٥ مليون جنيه مصرى فى تغطية تكاليف الحملة الأعلانية التى تنظمها البورصة المصرية خلال عام ٢٠٢٠ لتوعية المواطنين من خلال اعلانات تليفزيونية ووسائل التواصل الأجتماعى للتعريف بسوق المال وحث المواطنين على الأستثمار بسوق المال المصرى.

** طبقا لقرار مجلس الادارة بجلسته رقم (١٦٧) بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢٠ بالموافقة على مساهمة الصندوق فى تحمل جزء من تكلفة مراكز الطوارئ وتكلفة المراقبين الداخليين بشركات السمسرة والوساطة فى الأوراق المالية الأعضاء بالصندوق .

١٧- المعاملات مع الأطراف ذات علاقة

تتمثل تلك الأطراف ذات العلاقة في شركة مصر للمقاصة و الايداع و القيد المركزي حيث تقوم شركة مصر للمقاصة و الايداع والقيد المركزي بالعمل بتحصيل المبالغ المستحقة علي شركات السمسرة وإيداعها في البنك بحسابات الصندوق وتحديد المستحق علي أمناء الحفظ .

١٨- الموقف الضريبي

تخضع أرباح الصندوق لضريبة ارباح شركات الأموال طبقاً لقانون الضرائب علي الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وفيما يلي الموقف الضريبي للصندوق في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ :

(أ) ضريبة الدخل

- يقوم الصندوق بتقديم الإقرارات الضريبية لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً وفي المواعيد المقررة قانوناً كما يقوم بسداد الضريبة من واقع هذه الإقرارات.
- تم الفحص حتى عام ٢٠١٠ وتم التسوية .

(ب) ضريبة كسب العمل

- السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠١٢ تم الفحص و السداد .
- السنوات من ٢٠١٣ الى ٢٠١٦ جارى الفحص .

١٩- دائنو توزيعات

تمثل مبالغ مستحقه من سنوات سابقة قبل عام ٢٠١٤ لأعضاء الصندوق (شركات سمسرة - صناديق إستثمار) طبقاً لموافقة مجلس إدارة الصندوق حيث كانت الفقرة رقم (٤) من المادة (١٧) من النظام الأساسى للصندوق تسمح بتوزيع نسبة من صافى الربح على الشركات الأعضاء .
وننوه أنه لم يتم استحقاق اى توزيعات جديدة للشركات الأعضاء بعد صدور قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٠١٤ بشأن الصندوق .

٢٠- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

٢٠-١ أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لفرض الاستمرارية ومبدأ التكلفة التاريخية فيماعدا قياس الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر والإستثمارات المتاحة للبيع وفقا للقيمة العادلة.

٢٠-٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة

ترجمة العملات الأجنبية

- تم إعداد وعرض القوائم المالية بالجنيه المصرى وهى عملة التعامل للشركة.
- يتم تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية أولياً باستخدام سعر الصرف السائد فى تاريخ المعاملة .
- تم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام سعرالصرف السائد في تاريخ القوائم المالية ، يتم إدراج جميع الفروق بقائمة الدخل.
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات غير النقدية والتى يتم قياسها بالتكلفة التاريخية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ الاعتراف الأولى.
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات غير النقدية والتى يتم قياسها بالقيمة العادلة باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ التى تحددت فيه القيمة العادلة.

الإستثمارات المالية المتاحة للبيع

يتم قياس الإستثمارات المالية المتاحة للبيع عند الإعتراف الأولي بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرةً باقتناء أو اصدار الأصل المالي. بعد الإعتراف الأولي، يتم قياسها بالقيمة العادلة (باستثناء الاستثمارات التي ليس لها سعر سوق مسجل بالبورصة في سوق نشط فيتم قياسها بالتكلفة ناقصاً خسائر الإضمحلال)، ويتم الإعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الاضمحلال وأثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الأخر وتجمع في احتياطي القيمة العادلة ، وعند استبعاد هذه الاصول يتم اعادة تبويب الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الأخر سابقاً الى الارباح او الخسائر.
يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الاصول المالية المتاحة للبيع بإعادة تبويب الخسائر التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن بنود الدخل الشامل الأخر والمجمعة في احتياطي القيمة العادلة ويعترف بها في الأرباح أو الخسائر، يمثل مبلغ الخسارة المجمعة المستبعد من حقوق الملكية والمعترف به في الارباح او الخسائر الفرق بين تكلفة الاقتناء (بالصافي بعد اي استهلاك او سداد اي من أصل المبلغ) والقيمة العادلة مخصوما منها اية خسارة في اضمحلال القيمة لهذا الاصل المالي سبق الاعتراف بها في الارباح او الخسائر. عند زيادة القيمة العادلة لأداة دين مبوبة كمتاحة للبيع في أية فترة لاحقة وكانت هذه الزيادة ذات علاقة بدرجة موضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة في الارباح او الخسائر عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة هذه في الأرباح أو الخسائر.
لا يتم رد خسائر اضمحلال القيمة المعترف بها في الأرباح او الخسائر بالنسبة لأي استثمار في أداة حقوق ملكية مبوب كمتاح للبيع في الأرباح أو الخسائر.
استثمارات في حقوق ملكية : في حالة وجود دليل على اضمحلال القيمة ، يتم استبعاد الخسائر المتراكمة من حقوق الملكية ويعاد الاعتراف بها في قائمة الدخل ، ولا يمكن رد خسائر الانخفاض في قيمة استثمارات حقوق الملكية من خلال قائمة الدخل ويتم الاعتراف بالزيادة في القيمة العادلة بعد اضمحلال القيمة مباشرة ضمن حقوق الملكية

الاستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر هي أصول مالية تم تبويبها إما كأصول محتفظ بها لأغراض المتاجرة حيث تم اقتناؤها لغرض البيع في مدى زمني قصير أو أصول مالية تم تصنيفها عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة من خلال الإرباح أو الخسائر .

عند الاعتراف الأولى ، يتم قياس الاستثمار ات بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر بالقيمة العادلة متضمنة المصروفات المباشرة المتعلقة بها.

بعد الاعتراف الأولى ، يتم إثبات الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر بالقوائم المالية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بأرباحها وخسائرها بقائمة الدخل .

يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر بيع الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الارباح أوالخسائر بقائمة الدخل .

الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولاتخاذ هذا القرار يقوم الصندوق بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق، وإذا أخفق الصندوق في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الاستثمارات المتاحة للبيع، وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البند .

الأصول الثابتة

تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية بعد خصم مجمع الإهلاك و الخسائر المتراكمة لاضمحلال القيمة وتتضمن هذه التكلفة عند تحققها والوفاء بشروط الاعتراف بها تكلفة الجزء المستبدل من المباني والمعدات وبالمثل عند إجراء فحص شامل يتم الاعتراف بتكاليفه في حالة الوفاء بشروط الاعتراف بالقيمة الدفترية للمباني والمعدات كإحلال ، ويتم الاعتراف بجميع تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى في قائمة الدخل عند تحققها .

يبدأ إهلاك الأصل عندما يكون في مكانه وفي حالته التي يصبح عليها قادرا على التشغيل بالطريقة التي حددتها الإدارة، ويتم حساب الإهلاك بإتباع طريقة القسط الثابت طبقا للعمرالإفتراضى للأصل على النحو التالي :

بيان الأصل	الاعمار الانتاجية
أجهزة حاسب آلي وبرامج	٣ سنوات
أثاث ومعدات مكاتب	٥ سنوات
تجهيزات	٥ سنوات
وسائل نقل وانتقال	٥ سنوات

يتم استبعاد الأصول الثابتة عند التخلص منها أو عند عدم توقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامها أو بيعها في المستقبل ، يتم الاعتراف بأي ارباح أو خسائر تنشأ عند استبعاد الأصل في قائمة الدخل في السنة التي تم فيها استبعاد الأصل .

يتم مراجعة القيم المتبقية للأصول والأعمار الإنتاجية لها وطرق إهلاكها في نهاية كل سنة مالية .

تقوم ادارة الصندوق بشكل دوري في تاريخ كل مركز مالى بتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن يكون أصل ثابت قد أضمحل ، عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الإستردادية ، فيعتبر أن هناك اضمحلال للأصل وبالتالي يتم تخفيضه إلى قيمته الإستردادية ، وتثبت خسارة الاضمحلال بقائمة الدخل.

يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة فقط اذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الاستردادية منذ إثبات أخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة ، وتكون محدودة بحيث لاتتعدى القيمة الدفترية للأصل ، (نتيجة لرد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة) ، القيمة الاستردادية له أو القيمة الدفترية التى كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة. ويتم إثبات الرد في أية خسارة ناجمة عن اضمحلال قيمة أصل بقائمة الدخل.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص عندما يكون على الصندوق التزام حالى قانونى أو فعلى نتيجة لحدث سابق يكون معه من المرجح أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام ، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام ، ويتم مراجعة المخصصات فى تاريخ القوائم المالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي، وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهرياً فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصروفات المتوقعة المطلوبة لتسوية الإلتزام .

الاضمحلال في قيمة الأصول

أ- الأصول المالية

يقوم الصندوق بشكل دوري في تاريخ القوائم المالية بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن يكون أصل مالي أو مجموعة من الاصول المالية قد أضمحل ، ويعتبر أصل مالي أو مجموعة من الاصول المالية قد أضمحل إذا ، وإذا فقط كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال القيمة نتج عن حدوث حدث أو أكثر بعد الاعتراف الاولي بالأصل واثر على التدفقات النقدية المقدرة لأصل مالي أو مجموعة من الاصول المالية والتى يمكن تقديرها بشكل يعتمد عليه .

ب- الأصول غير المالية

تقوم الصندوق بشكل دوري في تاريخ القوائم المالية ، بتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن يكون أصل قد أضمحل ، عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل أو وحدة مولدة للنقد عن قيمته الإستردادية، فيعتبر أن هناك اضمحلال للأصل وبالتالي يتم تخفيضه إلى قيمته الإستردادية ، وتثبت خسارة الاضمحلال بقائمة الدخل .

يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة فقط إذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الاستردادية منذ إثبات أخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة ، وتكون محدودة بحيث لا تتعدى القيمة الدفترية لأصل ، (نتيجة لرد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة) ، القيمة الاستردادية له أو القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الإهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة ، ويتم إثبات الرد في أية خسارة ناجمة عن اضمحلال قيمة أصل بقائمة الدخل.

جـ- الإستثمارات المالية متاحة للبيع

تعتبر الاستثمارات المتاحة للبيع قد اضمحلت إذا كان هناك دليل موضوعي بأن لا يمكن استرداد تكلفة هذا الأصل، بالإضافة الي الدليل الموضوعي ، تستخدم الصندوق أدلة كيفية لتحديد الاضمحلال في القيمة ، وتشمل هذه الأدلة انخفاض القيمة العادلة تحت التكلفة بشكل كبير أو مستمر في حالة اضمحلال القيمة يتم استبعاد الخسائر المتراكمة من حقوق الملكية ويعاد الاعتراف بها في قائمة الدخل ، ولا يمكن رد خسائر الانخفاض في قيمة استثمارات حقوق الملكية من خلال قائمة الدخل ويتم الاعتراف بالزيادة في القيمة العادلة بعد اضمحلال القيمة مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ضريبة الدخل

يتم حساب ضريبة الدخل وفقاً لقانون الضرائب المصري ، ويتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة بإتباع طريقة الالتزامات على الفروق المؤقتة بين القيمة المعترف بها للأصل أو الالتزام للأغراض الضريبية (الأساس الضريبي) وقيمتها المدرجة بالقوائم المالية (الأساس المحاسبي) وذلك باستخدام سعر الضريبة المطبق.

يتم الإعتراف بضريبة الدخل المؤجلة كأصل عندما يكون هناك إحتمال قوي بإمكانية الإنتفاع بهذا الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستقبلية ،ويتم تخفيض الأصل بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه منفعة مستقبلية .

تحقق الإيرادات

يتم الاعتراف بالإيراد إذا توافرت الشروط التالية مجتمعة :

- يمكن قياس قيمة الإيراد بدقة.
- أنه من المتوقع بشكل كبير تدفق المنافع الاقتصادية المتعلقة بالمعاملة للمنشأة.
- أنه يمكن القياس الدقيق لدرجة إتمام العملية فى تاريخ القوائم المالية.
- أنه يمكن القياس الدقيق للتكاليف التى يتم تكبدها فى العملية وكذلك التكاليف اللازمة لاتمامها.

أرباح بيع أوراق مالية

تقوم الصندوق بإتباع سياسة المتوسط المرجح لكل عملية بيع وذلك عند تحديد القيمة الدفترية للجزء المباع من الأوراق المالية .

أيرادات التوزيعات

ينم الإعتراف بعائد أيرادات التوزيعات حين يحق للشركة تحصيل مبالغ هذه التوزيعات.

إيرادات الفوائد

يتم الاعتراف بإيراد الفوائد على أساس نسبة زمنية أخذاً في الاعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل ، ويدرج إيراد الفوائد بقائمة الدخل ضمن فوائد دائنه .

المصروفات

يتم الاعتراف بجميع المصروفات شاملة المصروفات الإدارية والعمومية والمصروفات الأخرى مع إدراجها بقائمة الدخل في السنة المالية التي تحققت فيها تلك المصروفات .

التقديرات المحاسبية

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وافتراضات تؤثر على قيم الأصول، الالتزامات ، الإيرادات والمصروفات خلال السنوات المالية ، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

قياس القيمة العادلة

تمثل القيمه العادله السعر الذى من شأن الصندوق أن يتلقاه مقابل بيع الاصل او المقابل المدفوع نظير تحويل الالتزام فى معامله نظامية بين المشاركين فى السوق فى تاريخ القياس . ويستند القياس بالقيمه العادله الى الافتراض أن المعامله الخاصه ببيع الاصل او نقل الالتزام ستحدث فى السوق الرئيسى للاصل او الالتزام او السوق الذى سيعود بأكبر فائدة على الاصل او الالتزام .

وتقاس القيمة العادله للأصل او الالتزام باستخدام الافتراضات التى من شأن المشاركين بالسوق استخدامها عند تسعير الاصل او الالتزام وذلك بافتراض ان المشاركين فى السوق سيعملون على تحقيق مصالحهم الاقتصاديه .

ويضع القياس بالقيمه العادله للأصل غير المالى فى الاعتبار قدرة المشارك بالسوق على توليد منافع اقتصاديه عن طريق استخدام الاصل باقصى درجه مقبوله او عن طريق بيعه الى مشارك اخر السوق من شأنه استخدام الأصل باقصى طاقه له .

بالنسبه للاصول المتداوله فى سوق نشط يجرى تحديد القيمه العادله بالرجوع الى اسعار الشراء السوقيه المعلنه .

وتقدر القيمة العادله للبنود ذات الفوائد استنادا الى التدفقات النقديه المخصومة باستخدام اسعار الفائدة على بنود مشابهة لها نفس الشروط ونفس خصائص المخاطر .

أما بالنسبه للاصول غير المدرجه فتحدد القيمه العادله بالرجوع الى القيمه السوقيه لاصل مشابه او بالاستناد الى التدفقات النقديه المخصومه المتوقعة.

وتستخدم الشركه اساليب التقويم الملائمة فى ظل الظروف المحيطه والتى تتوفر بشأنها بيانات كافيه من اجل قياس القيمه العادلة ومن ثم تعظيم استخدام المعطيات ذات الصله التى يمكن ملاحظتها وتقلل استخدام المعطيات التى لايمكن ملاحظتها الى الحد الادنى .

ولاغراض افصاحات القيمة العادله تضع الشركه فئات للأصول والالتزمات الجوهريه استنادا الى طبيعتها وخصائصها والمخاطر المرتبطه بكل منها والمستوى التى تصنف به فى التسلسل الهرمى للقيمه العادله كما يلى :

- المستوى الاول : باستخدام اسعار التداول (غير المعدله) لاصول او الالتزامات مطابقا تماما فى اسواق نشطه .
- المستوى الثانى : باستخدام مدخلات غير اسعار التداول الواردة فى المستوى الاول ولكن يمكن ملاحظتها للأصل او الالتزام بشكل مباشر (اى الاسعار) او غير مباشر (اى المستمدة من الاسعار) .

- المستوى الثالث : باستخدام اساليب التقييم التى تتضمن مدخلات للاصل او الالتزام لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها

وفيما يتعلق بالاصول والالتزامات التى يجرى الاعتراف بها فى القوائم الماليه على اساس متكرر تحدد المنشاة اذا ما كان ثمة تحويلات قد حدثت بين المستويات الثلاث للتسلسل الهرمى عن طريق اعادة تقييم التصنيف فى نهايه فترة اعداد التقرير .

٢١- الأدوات المالية و إدارة المخاطر المتعلقة بها

تتعرض الأدوات المالية للعديد من المخاطر مثل خطر الائتمان وخطر العملات الأجنبية وخطر سعر الفائدة وخطر السيولة وتقوم إدارة الصندوق باتخاذ العديد من الإجراءات التي من شأنها تخفيض أثر تلك المخاطر الي اقل حد ممكن . وفيما يلي أهم المخاطر المتعلقة بتلك الأدوات المالية وأهم السياسات والإجراءات التي يتبعها الصندوق لخفض أثر تلك المخاطر :

خطر الإئتمان

تعتبر أرصدة الحسابات الجارية و الودائع لأجل لدى البنوك و أذون الخزانة و سندات الخزانة والمدينون والارصدة المدينة الاخرى من الاصول المالية المعروضة لخطر الائتمان المتمثل فى عدم قدرة تلك الاطراف على سداد جزء أو كل المستحق عليهم فى تاريخ الاستحقاق ، وتقوم إدارة الصندوق بتطبيق سياسات وإجراءات متطورة بما يؤدى الى خفض خطر الائتمان إلى الحد الأدنى .

تمثل قيمة الأصول المالية المدرجة بالقوائم المالية الحد الاقصى لخطر الائتمان فى تاريخ القوائم المالية

تقوم إدارة الصندوق بالحد من المخاطر الناتجة من التعرض لمخاطر الائتمان المرتبطة بالارصدة والودائع لدى بنوك حسنة السمعة و ذات جودة ائتمانية مقبولة ، ١٠٠% من الارصدة لدى البنوك تمثل أرصدة مودعة لدى بنوك محلية داخل جمهورية مصر العربية ذات تصنيف مقبول، ويمكن تقييم جودة ائتمان الاصول المالية بالرجوع الى البيانات التاريخية .

خطر العملات الاجنبية

يمكن للصندوق الاستثمار في أدوات مالية بعملات أخرى بخلاف الجنيه المصري (عملة التعامل)، وبناءاً على ذلك فإن الصندوق معرض لخطر العملات الأجنبية والتي قد يكون لها تأثيراً عكسياً علي جزء من أصول أو التزامات الصندوق بالعملات الأجنبية.

يتم معالجة تلك المخاطر عن طريق المتابعة المستمرة لأسعار الصرف وكيفية تجنب مخاطرها والاستفادة منها.

وكما هو وارد بإيضاح رقم (٢-٢٠) فيما يتعلق بالمعاملات بالعملات الأجنبية يتم تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية باستخدام السعر السائد في تاريخ القوائم المالية.

خطر سعر الفائدة

تتعرض قيم بعض الأدوات المالية للتقلبات وذلك نتيجة تغير أسعار الفائدة وتقوم إدارة الصندوق بعدة إجراءات وإتباع بعض السياسات التي من شأنها خفض أثر هذا الخطر . حيث يتم مراعاة عدد من الضوابط التي يتضمنها النظام الأساسي للصندوق ومنها تجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية وتجنب الاستثمار غير الاقتصادي وغير المخطط وعدم استثمار موارد الصندوق في أصول عقارية إلا بموافقة الهيئة العامة للرقابة المالية .

خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي قد تؤثر علي قدرة الصندوق علي سداد جزء من أو كل التزاماته يقوم الصندوق بالاحتفاظ بالسيولة المناسبة لتخفيض ذلك الخطر الي الحد الأدنى .

٢٢- أرقام المقارنة

يتم إعادة تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضروريا لتتماشى مع التغيرات فى العرض المستخدم فى السنة الحالية .

٢٣- الاحداث الهامة

- تعرضت معظم دول العالم بما فيها جمهورية مصر العربية لإنتشار فيروس كورونا مما كان له تأثيرا ملموساً علي القطاعات الاقتصادية بوجه عام ، من المحتمل بدرجة كبيرة أن يؤدي إلي انخفاض ملموس فى الأنشطة الاقتصادية خلال الفترات القادمة. وبالتالي فأنه من المحتمل أن يكون للأحداث المشار إليها تأثير جوهري علي عناصر الأصول والالتزامات والقيمة الاستردادية لها وكذا نتائج الأعمال خلال الفترات القادمة، ويتعذر في الوقت الراهن تحديد حجم هذا التأثير علي الأصول والالتزامات المدرجة بالقوائم المالية الحالية للشركة ، حيث يعتمد حجم تأثير الأحداث المشار البها على المدى المتوقع والسنة الزمنية التي ينتظر عندها انتهاء هذه الأحداث وما يترتب عليها من آثار.

- بتاريخ اول أكتوبر ٢٠١٩ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ بإعادة تنظيم صندوق تأمين المتعاملين من المخاطر غير التجارية عن أنشطة الشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بالبورصات المصرية أو العاملة فى مجال الأوراق المالية والأدوات المالية والذى الغى العمل بقراررئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٥٦ لسنة ٢٠١٤ ، كما يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القرار .

- قامت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٩ بتعديل بعض احكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة تم نشرها بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٥ ابريل ٢٠١٩ .

- هذا وبتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة أرقام (٤٧) – الادوات المالية و(٤٨) – الإيراد من العقود مع العملاء و(٤٩) ، عقود التأجير وذللك للعام المالى الذى يبدأ من أول يناير ٢٠٢١ .

- هذا وبتاريخ ١٢ ابريل ٢٠٢٠ اصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية بيان بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتعديلات المصاحبة لها الصادرة بالقرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ على القوائم المالية الدورية التي ستصدر خلال عام ٢٠٢٠ نظرًا للظروف الحالية التي تمر بها البلاد من تفشي فيروس كورونا الجديد وما لازم ذلك من آثار اقتصادية ومالية مرتبطة به. و تقوم الشركات بتطبيق هذه المعايير وهذه التعديلات على القوائم المالية السنوية لهذه الشركات في نهاية عام ٢٠٢٠ وإدراج الأثر المجمع للعام بالكامل بنهاية ٢٠٢٠ مع التزام الشركات بالإفصاح الكافي في قوائمها الدورية خلال ٢٠٢٠ عن هذه الحقيقة واثارها المحاسبية ان وجدت وفيما يلي أهم هذه التعديلات:

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل علي القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية"	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، وبالتالي تم تعديل وإعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بعد سحب الفقرات الخاصة بالموضوعات التي تناولها معيار (٤٧) الجديد وتحديد نطاق معيار (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التغطية وفقاً لاختيار المنشأة.		يسري المعيار رقم (٤٧) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و(٢٥) و(٢٦) و(٤٠) المعدلين ٢٠١٩ معاً في نفس التاريخ.
	٢- طبقا لمتطلبات المعيار يتم تبويب الأصول المالية على أساس قياسها –لاحقاً–إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك طبقا لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصل المالي.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	تسري هذه التعديلات من تاريخ تطبيق معيار (٤٧)
	٣- تم استبدال نموذج الخسائر المحققة في قياس الاضمحلال للأصول المالية بنماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي يتطلب قياس الاضمحلال لكل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر منذ لحظة الاعتراف الاولي لتلك بغض النظر عند وجود مؤشر لحدث الخسارة.		
	٤- بناء علي متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلا من المعايير التالية: - معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" المعدل ٢٠١٩ - معيار المحاسبة المصري رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الإفصاحات"		

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل علي القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء"	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" محل المعايير التالية ويلغيها: أ- معيار المحاسبة المصري رقم (٨) "عقود الإنشاء" المعدل ٢٠١٥. ب- معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد" المعدل ٢٠١٥. ٢- تم استخدام نموذج السيطرة للاعتراف بالايراد بدلا من نموذج المنافع والمخاطر. ٣- يتم الاعتراف بالتكاليف الإضافية للحصول على عقد مع عميل كأصل إذا كانت المنشأة تتوقع استرداد تلك التكاليف وكذا الاعتراف بتكاليف الوفاء بعقد كأصل عند توافر شروط محددة. ٤- يتطلب المعيار ان يتوافر للعقد مضمون تجاري لكي يتم الاعتراف بالإيراد. ٥- التوسع في متطلبات الإفصاح والعرض.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يسري المعيار رقم (٤٨) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.
معيار محاسبة مصري جديد (٤٩) "عقود التأجير "	١. يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٩) "عقود الإيجار" محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي ٢٠١٥ ويلغيه. ٢. يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق الانتفاع الأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفعات الايجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة ، مع الاخذ في الاعتبار انه لا يتم تصنيف عقود الايجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. ٣. بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجاراته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. ٤. بالنسبة للإيجار التمويلي فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير. ٥. بالنسبة للإيجار التشغيلي يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم آخر.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يسري المعيار رقم (٤٩) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الايراد من العقود مع العملاء" ٢٠١٩ في نفس التوقيت. بالاستثناء من تاريخ السريان أعلاه، يسري المعيار رقم (٤٩) ٢٠١٩ على عقود التأجير التي كانت تخضع لقانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ – وتعديلاته وكان يتم معالجتها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي"، وكذلك عقود التأجير التمويلي التي تنشأ فى ظل وتخضع

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل علي القوائم المالية	تاريخ التطبيق
			لقانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨، وذلك من بداية فترة التقرير السنوي التي تم فيها الغاء قانون ٩٥ لسنة ٩٥ وصدور قانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨.
معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (٣٨) "مزايا العاملين"	تم إضافة وتعديل بعض الفقرات وذلك لتعديل قواعد المحاسبة عن تعديل وتقليص وتسوية نظام مزايا العاملين.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يسري المعيار رقم (٣٨) المعدل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.
معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة"	تم إضافة بعض الفقرات الخاصة باستثناء المنشآت الاستثمارية من التجميع وقد ترتب على هذا التعديل تعديل لبعض المعايير المرتبطة بموضوع المنشآت الاستثمارية وفيما يلي المعايير التي تم تعديلها: - معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة" - معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) "القوائم المالية المستقلة" - معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات شقيقة" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) "تجميع الأعمال" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٤) "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى"	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يسري المعيار رقم (٤٢) المعدل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر. كما يتم تطبيق الفقرات الجديدة أو المعدلة بالنسبة للمعايير التي تم تعديلها بموضوع المنشآت الاستثمارية في تاريخ سريان معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة" المعدل ٢٠١٩ .